الانتخابات في الكيان الإسرائيلي: بناء شرعية الكيان في إدراكن

العميد الركن نضال زهوي - عضو الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين/مدير مركز الدراسات الإنتروستراتيجية

مقدمة

لا تقتصر آثار الصراع العربي الإسلامي مع الكيان الإسرائيلي على الميدان العسكري والسياسي والاقتصادي، بل تمتد إلى المجال الإدراكي الذي تتشكل داخله صورة الخصم، وتُحدَّد مكانته، وتُفسَّر أفعاله، وتُبنى التوقعات بشأن مستقبله. ففي هذا المجال، لا تتحدد المواقف بالتصريحات المعلنة وحدها، وإنما تتأثر أيضاً بأنماط المتابعة الإعلامية، وطبيعة الاهتمام الشعبي، واللغة المستخدمة في توصيف الأحداث، والمرجعيات التي يعتمدها الجمهور في تفسير التحولات الإقليمية.

من هنا، تبرز مسألة تستحق النقاش: كيف يمكن لشارع عربي وإسلامي يرفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، ويعتبره كياناً احتلالياً، أن يتابع انتخاباته باهتمام بالغ، ويتحمس أحياناً لنتائج أحزابه، ويعلّق آمالاً على صعود كتلة أو تراجع أخرى، أو على فوز شخصية سياسية وخسارة أخرى؟ وهل يتناقض هذا السلوك بالضرورة مع الموقف المعلن، أم أنه قد ينتج أثراً إدراكياً يتجاوز النوايا التي تقف وراءه؟

لا يتعلق السؤال هنا بحق الفلسطينيين في التعبير عن مصالحهم، ولا بالخيارات السياسية التي يفرضها واقعهم المعقد، وخصوصاً الفلسطينيين من عرب 1948 الذين يعيشون داخل النظام السياسي للكيان ويتعاملون مع مؤسساته باعتبارها جزءاً من واقعهم اليومي. إن موضوع البحث مختلف؛ فهو يتناول سلوك الشارع العربي والإسلامي المعادي للكيان، حين ينتقل من متابعة الانتخابات لفهم سياسات الخصم إلى التفاعل معها بوصفها حدثاً يحدد مستقبل المنطقة، وربما يفتح أبواب الأمل أو يغلقها.

من هنا فإن المتابعة مع الحماسة تسهم في إنتاج شكل من أشكال الاعتراف الإدراكي غير المقصود؛ أي أن يرفض الجمهور شرعية الكيان على المستوى السياسي والأخلاقي، لكنه يعيد، من خلال ممارساته وخطابه، تثبيت حضوره بوصفه طرفاً طبيعياً ومركزياً في المعادلة الإقليمية. ولا يعني ذلك أن كل متابعة للانتخابات تطبيع، أو أن تحليل النظام السياسي للخصم يمنحه شرعية تلقائية. إن المسألة تتعلق بطبيعة المتابعة ووظيفتها، وبالحد الفاصل بين فهم الخصم والتسليم بمرجعيته.

أولاً: من رفض الشرعية إلى الاعتياد الإدراكي

يُعدّ الاعتراف السياسي والقانوني مفهوماً مختلفاً عن الاعتراف الإدراكي. فالأول يرتبط بالمواقف الرسمية والعلاقات الدبلوماسية والإجراءات القانونية، بينما يتعلق الثاني بالمكانة التي يحتلها طرف ما في الوعي، وبمدى حضوره في تشكيل التصورات والتوقعات، وبالافتراضات التي تحكم التعامل معه.

قد يرفض الفرد أو المجتمع الاعتراف بشرعية كيان سياسي، لكنه يضطر إلى متابعة سياساته وتحليل مؤسساته وفهم موازين القوى داخله. وهذا أمر طبيعي في الصراعات؛ إذ لا يمكن إدارة مواجهة استراتيجية من دون معرفة الخصم، ولا يمكن تقدير اتجاهات التصعيد من دون دراسة قراراته ومؤسساته ومصادر قوته وضعفه. لكن المشكلة تبدأ حين يتجاوز هذا الاهتمام حدوده التحليلية، ويتحول إلى اعتياد إدراكي يجعل وجود الخصم ومؤسساته أمراً مسلّماً به، لا بوصفه واقعاً ينبغي فهمه، بل باعتباره مرجعية طبيعية تُقاس من خلالها احتمالات المستقبل.

فثمة فرق بين أن نتابع الانتخابات لمعرفة ما قد تعنيه نتائجها للعمليات العسكرية أو لسياسات الحرب والاحتلال، وبين أن ننتظرها بحماسة وكأنها استحقاق سياسي يملك وحده القدرة على تحديد مستقبل المنطقة. في الحالة الأولى، يكون الخصم موضوعاً للتحليل؛ أما في الثانية، فقد يصبح النظام السياسي للخصم إطاراً مرجعياً للتفكير في المستقبل.

وهنا تتضح المفارقة: قد يبقى الرفض السياسي للكيان ثابتاً في الخطاب، فيما يتغير موقعه في البنية الإدراكية للجمهور. فلا يعود مجرد طرف في صراع، بل يتحول تدريجياً إلى مركز تتجه إليه الأنظار، وتُبنى على خياراته التوقعات، وتُقاس وفق تحوّلاته احتمالات الاستقرار والتصعيد. إن هذا الاعتياد لا يساوي الاعتراف القانوني، لكنه قد يهيئ بيئة إدراكية يصبح فيها حضور الكيان أكثر طبيعية في الخطاب العام، حتى لدى من يرفضونه.

ثانياً: الانتخابات بوصفها مركزاً لتفسير مستقبل المنطقة

تتمتع الانتخابات بأهمية سياسية فعلية، لأنها قد تؤدي إلى تغيير الحكومات، وإعادة توزيع النفوذ بين الأحزاب، وتعديل بعض السياسات الداخلية والخارجية. وفي حالة الكيان الإسرائيلي، يمكن أن تكون نتائجها ذات أثر مباشر أو غير مباشر في الحرب على الفلسطينيين، والعدوان على لبنان، والسياسات تجاه إيران، والعلاقات مع الولايات المتحدة، ومستقبل التوترات الإقليمية.

لذلك، لا يمكن اعتبار متابعة الانتخابات أمراً غير مبرر في ذاته. فالمعرفة الدقيقة باتجاهات المجتمع السياسي للخصم تساعد على فهم خياراته، وتحديد احتمالات التصعيد، واختبار مدى استمرارية سياساته أو قابليتها للتغيير. غير أن الإشكالية تظهر في الطريقة التي يُقدَّم بها الحدث ويُستقبل. فعندما تتحول الانتخابات إلى مناسبة تتعلق بها الآمال الشعبية، وتُعلَّق على نتائجها توقعات واسعة بشأن مستقبل فلسطين والمنطقة، قد يتراجع الاهتمام بالعوامل الأعمق التي تحكم سلوك الكيان، مثل العقيدة الأمنية، وموازين القوى العسكرية، وطبيعة الدعم الخارجي، وبنية المصالح السياسية والاقتصادية.

ويصبح السؤال عندئذ: من سيفوز؟ ومن سيخسر؟ وهل ستتمكن هذه الكتلة من إسقاط تلك الحكومة؟ وهل ستؤدي هذه النتيجة إلى تغيير السياسات؟

هذه أسئلة مشروعة في التحليل السياسي، لكنها لا تكفي وحدها لتفسير مسار الصراع. فقد تتغير الحكومات من دون أن تتغير الأهداف الاستراتيجية الأساسية، وقد تختلف الأحزاب في وسائل تحقيق أهدافها أكثر مما تختلف في تلك الأهداف نفسها. كما أن أثر الانتخابات يظل مرتبطاً بالقيود المؤسسية والضغوط الخارجية وموازين القوى والوقائع الميدانية.

وعندما تُختزل هذه العوامل في نتيجة انتخابية، لا يكون الخلل في متابعة الانتخابات، بل في منحها وزناً تفسيرياً يتجاوز قدرتها الفعلية على تغيير مسار الصراع. وبذلك، قد تتحول الانتخابات من مصدر للمعلومات عن الخصم إلى مرجعية تحدد المزاج العام وتوقعاته، فيصبح الجمهور في حالة ترقب لما سيقرره النظام السياسي للكيان، بدلاً من أن ينطلق في تقديراته من مصالحه وأهدافه ومصادر قوته وقدرته على التأثير في مسار المواجهة.

ثالثاً: الحماسة للكتلة العربية ومفارقة الاعتراف الإدراكي

تكتسب الحماسة التي يبديها بعض الشارع العربي والإسلامي للكتلة العربية المشاركة في انتخابات الكنيست دلالة خاصة. فهذه الحماسة قد تنطلق من التعاطف مع الفلسطينيين، أو من الرغبة في الحد من نفوذ الأحزاب الأكثر تشدداً، أو من الأمل في إضعاف حكومة تتبنى سياسات عدوانية. وهي دوافع يمكن فهمها في سياق الصراع ومآسيه.

لكن تحليل الأثر الإدراكي لهذا السلوك يقتضي التمييز بين التضامن مع الفلسطينيين وبين التماهي مع المنافسة السياسية داخل مؤسسات الكيان. حين يتابع الشارع العربي والإسلامي عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها الكتلة العربية، ويترقب قدرتها على التأثير في تشكيل الحكومة أو تعطيل سياساتها، فقد ينتقل مركز الاهتمام من الفلسطينيين بوصفهم أصحاب قضية وحقوق إلى النظام السياسي للكيان بوصفه الإطار الذي تتحدد داخله إمكانات التغيير.

وهنا تكمن المفارقة: قد تكون الحماسة نابعة من موقف معادٍ للسياسات الإسرائيلية، لكنها قد تسهم، من دون قصد، في تكريس فكرة أن مستقبل الصراع يتوقف على موازين القوى داخل مؤسسات الكيان، وأن تغيير الواقع مرهون أساساً بما تفرزه صناديق الاقتراع لديه.

ولا يعني ذلك أن زيادة التمثيل العربي أو توظيف التناقضات داخل النظام السياسي لا يمكن أن تكون لهما نتائج عملية. فالتأثير في القرارات، أو الحد من قدرة حكومة على تنفيذ سياساتها، قد يخدم مصالح فلسطينية مباشرة. كما أن الاستفادة من الانقسامات الداخلية للخصم ممارسة معروفة في التفكير الاستراتيجي.

لكن الاستفادة التكتيكية من هذه الانقسامات تختلف عن تحويلها إلى مصدر رئيسي للأمل السياسي. ففي الحالة الأولى، يجري التعامل مع الانتخابات باعتبارها متغيراً من متغيرات البيئة الاستراتيجية؛ أما في الثانية، فقد تصبح المؤسسات الانتخابية للكيان المرجعية التي يُنتظر منها تحديد مستقبل الفلسطينيين والمنطقة.

ومن المهم هنا عدم الخلط بين سلوك الشارع العربي والإسلامي وبين خيارات الفلسطينيين من عرب 1948. فالأخيرون يعيشون واقعاً سياسياً واجتماعياً مختلفاً، وقد ينظرون إلى المشاركة الانتخابية بوصفها وسيلة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم اليومية أو الحد من الأضرار التي تلحق بهم. أما موضوعنا فهو دلالة الحماسة الخارجية لهذه الانتخابات، حين تصدر عن جمهور يعلن رفضه شرعية النظام الذي تجري الانتخابات في إطاره.

وعليه، لا تكمن المسألة في إدانة التضامن مع الكتلة العربية، بل في فحص ما إذا كان هذا التضامن يظل أداة لفهم التناقضات الداخلية للخصم، أم يتحول إلى إقرار ضمني بمركزية مؤسساته في تحديد مستقبل المنطقة.

رابعاً: الإعلام وإعادة إنتاج الشرعية الإدراكية

لا تتشكل التصورات الشعبية بصورة مستقلة عن البيئة الإعلامية. فالتكرار، واختيار العناوين، وطريقة تقديم الشخصيات، وترتيب الأولويات، كلها عناصر قد تؤثر في المكانة التي يحتلها حدث معين في الوعي العام. وعندما تحظى الانتخابات في الكيان بتغطية مكثفة، وتتحول استطلاعات الرأي إلى مادة يومية، ويُقدَّم المرشحون باعتبارهم مفاتيح مستقبل المنطقة، قد تسهم هذه الممارسة في جعل النظام السياسي للكيان حاضراً بصورة متواصلة في الإدراك العربي.

ولا يشترط أن يتبنى الإعلام موقفاً مؤيداً للكيان كي ينتج هذا الأثر. فقد تكون التغطية نقدية، وقد يكون المعلقون معادين لسياساته، وقد تتضمن المواد الإعلامية إدانة واضحة للاحتلال والعدوان. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي التركيز المتكرر على الانتخابات إلى تكريس مركزية الحدث الإسرائيلي في تفسير التحولات الإقليمية.

ويزداد هذا الاحتمال حين تتحول التغطية من تحليل البرامج والمواقف والقيود المؤسسية إلى متابعة المنافسة ذاتها، ومن تقييم أثر نتائج الانتخابات في السياسات إلى التعامل مع الفوز والخسارة بوصفهما حدثين يستحقان الاحتفال أو خيبة الأمل في الشارع العربي.

بهذا المعنى، لا تقتصر المسألة على مضمون الرسالة الإعلامية، بل تشمل أيضاً بنية الاهتمام الذي تنتجه. فحتى الرسالة الرافضة للكيان قد تسهم في تعزيز حضوره الإدراكي إذا جعلته مركزاً دائماً للترقب والتوقع وتحديد الاتجاهات. ومع ذلك، لا يمكن استنتاج أن التغطية المكثفة تؤدي حتماً إلى الاعتراف الإدراكي. فالجمهور قد يتابع الانتخابات بدافع المعرفة، أو القلق من تداعياتها، أو الرغبة في فهم خيارات الخصم. ولهذا، فإن إثبات وجود أثر تطبيعي يتطلب فحص لغة التغطية، وطبيعة التفاعل الشعبي، والنتائج التي يتركها هذا التفاعل في التصورات والمواقف، لا الاكتفاء بقياس حجم الاهتمام وحده.

خامساً: من الاعتراف غير المقصود إلى التناقض الاستراتيجي

يمكن فهم الاعتراف الإدراكي غير المقصود باعتباره احتمالاً ينشأ عندما تتعارض الوظيفة التي يؤديها سلوك معين مع الغاية المعلنة منه. فالشارع الذي يرفض شرعية الكيان قد يسعى، من خلال متابعة انتخاباته، إلى معرفة ما إذا كانت حكومة جديدة ستخفف العدوان أو تحد من التصعيد. لكن إذا أصبحت نتائج الانتخابات المصدر الأساسي لتوقعاته، فقد يجد نفسه يربط مستقبل القضية الفلسطينية بإرادة المؤسسات السياسية للخصم، ويمنح التحولات الداخلية لديه مكانة أكبر من العوامل التي يستطيع الفلسطينيون وحلفاؤهم التأثير فيها.

ويتمثل التناقض هنا في أن رفض الشرعية لا يمنع بالضرورة تكريس المرجعية. فقد يرفض الجمهور حق الكيان في الوجود أو السيادة، لكنه يتعامل مع نظامه السياسي باعتباره المرجع الطبيعي الذي يحدد فرص الحرب والسلام، وحدود التصعيد، وإمكانات التغيير. وهذا لا يعني أن الاعتراف الإدراكي يفضي تلقائياً إلى الاعتراف السياسي، ولا أن متابعة الانتخابات تؤدي بالضرورة إلى التطبيع. فالمواقف السياسية قد تبقى متعارضة مع التوقعات العملية، وقد يكون الاهتمام بالخصم تعبيراً عن ضرورة استراتيجية لا عن قبول بشرعيته.

لكن الخطر يكمن في تراكم أنماط من الاهتمام تجعل وجود الكيان ومؤسساته أمراً مألوفاً وغير قابل للتساؤل داخل الخطاب اليومي، حتى عندما يظل رفضه معلناً. ومن منظور استراتيجي، يستحق هذا التناقض الدراسة

لأنه يتعلق بقدرة المجتمع على تحديد مرجعياته في فهم الصراع. فالمعرفة بالخصم ضرورة، لكن جعل الخصم المرجعية الأساسية لتفسير المستقبل قد يحد من استقلالية الإدراك، ويجعل التوقعات رهينة لتحولاته الداخلية.

سادساً: كيف نميز بين فهم الخصم وتطبيع حضوره؟

لا يمكن معالجة هذه الإشكالية بالدعوة إلى تجاهل انتخابات الكيان أو الامتناع عن تحليلها؛ فذلك من شأنه إضعاف القدرة على فهم البيئة الاستراتيجية. المطلوب هو التمييز بين المتابعة التحليلية التي تخدم أهدافاً واضحة، والمتابعة التي تمنح الحدث مكانة تتجاوز قيمته التفسيرية. ويمكن إجراء هذا التمييز من خلال ثلاثة معايير:

أولاً، معيار الغاية: هل تتم متابعة الانتخابات لمعرفة أثرها المحتمل في سياسات الحرب والأمن والاحتلال، أم تتحول إلى مناسبة للتعلق بنتائجها بوصفها مدخلاً عاماً للخلاص من الصراع؟

ثانياً، معيار الوزن الاستراتيجي: هل تُدرَس النتائج الانتخابية ضمن شبكة العوامل المؤثرة، بما فيها القدرات العسكرية والدعم الخارجي والمصالح الاقتصادية والوقائع الميدانية، أم تُمنح أولوية تكاد تجعلها العامل الحاسم في مستقبل المنطقة؟

ثالثاً، معيار المرجعية الإدراكية: هل ينطلق التحليل من مصالح الفلسطينيين وحقوقهم وقدرتهم على الفعل، ومن موازين القوى الإقليمية والدولية، أم يجعل ما يقرره الناخب في الكيان الإسرائيلي نقطة البداية والنهاية في تفسير المستقبل؟

تسمح هذه المعايير بالحفاظ على قيمة المعرفة السياسية، من دون تحويلها إلى قبول ضمني بشرعية الخصم أو التسليم بمرجعيته. كما أنها تمنع اختزال المشكلة في مجرد الاهتمام بالانتخابات، وتوجه البحث نحو السؤال الأهم: ما الوظيفة التي يؤديها هذا الاهتمام في بناء التصورات الاستراتيجية؟

استنتاج وخاتمة

إن متابعة الانتخابات في الكيان الإسرائيلي ليست في ذاتها اعترافاً بشرعيته، كما أن الحماسة للكتلة العربية المشاركة فيها لا تثبت بالضرورة وجود موقف تطبيعي. فقد ينطلق هذا الاهتمام من التضامن مع الفلسطينيين، أو من الرغبة في فهم الخصم، أو من تقدير واقعي لأثر التحولات السياسية الداخلية في مسار الصراع.

لكن هذه الدوافع لا تلغي ضرورة فحص الآثار الإدراكية المحتملة للممارسة. فالمواقف المعلنة لا تكفي وحدها للحكم على طبيعة العلاقة التي يبنيها الجمهور مع خصمه؛ إذ يمكن أن يتعايش الرفض السياسي مع الاعتياد الإدراكي، وأن تترافق معاداة السياسات الإسرائيلية مع منح الانتخابات والمؤسسات السياسية للكيان مكانة مركزية في تفسير مستقبل المنطقة.

وتتمثل الفكرة الأساسية في أن الخصم لا يحتاج إلى أن يحظى باعتراف صريح كي يكتسب مركزية في إدراك من يرفضونه؛ فقد تسهم ممارسات المتابعة والتوقع والتعلق بنتائجه في إعادة إنتاج هذه المركزية من دون قصد.

ومن هنا، فإن السؤال ليس ما إذا كان ينبغي للشارع العربي والإسلامي أن يهتم بانتخابات الكيان، بل كيف يهتم بها، وما المكانة التي يمنحها لها، وما إذا كان يحللها باعتبارها متغيراً في الصراع أم يتعامل معها باعتبارها المرجعية التي تحدد مستقبله.

إن الحفاظ على استقلالية الإدراك الاستراتيجي لا يقتضي تجاهل الخصم، بل معرفة حدوده وقدراته وتناقضاته، وعدم الخلط بين فهم مؤسساته والقبول بمرجعيتها. فالفرق جوهري بين أن نتابع الانتخابات كي نفهم ما قد يفعله الخصم، وبين أن نجعل نتائجها تحدد ما نأمله نحن لمستقبلنا.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم الاعتراف الإدراكي غير المقصود يفتح مجالاً لدراسة التناقض بين الموقف السياسي المعلن والسلوك الإدراكي الفعلي، من دون افتراض أن كل اهتمام تطبيع، أو أن كل متابعة اعتراف. وهو يطرح ضرورة إخضاع أنماط التفاعل الشعبي والإعلامي للفحص النقدي، لمعرفة متى تبقى المعرفة بالخصم أداة في إدارة الصراع، ومتى تتحول، من حيث لا يقصد أصحابها، إلى وسيلة لإعادة إنتاج مركزيته في الوعي.

ففي الصراعات الممتدة، لا تتحدد استقلالية الموقف بما نعلنه عن خصمنا فحسب، بل أيضاً بالمرجعيات التي نعتمدها لفهم مستقبلنا، وبقدرتنا على التمييز بين معرفة واقع يفرض نفسه علينا، وبين التسليم بأن هذا الواقع هو الإطار الطبيعي والوحيد الذي يمكن أن يتحرك داخله المستقبل.